

عمل المرأة في الهامش: تدهور أوضاع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل

كتبته سهير أبو عقصة داود

لمحة عامة

أحداث سياسية فارقة كهبة تشرين الأول/أكتوبر التي حصلت في العام 2000، وحرب تموز على لبنان في العام 2006 والحربين على غزة 2008 و 2014. تعاني هذه الأقلية من تفاقم الفقر والتهميش وارتفاع مستوى العنصرية والتحريض تجاهها من قبل حكومة נתانيا هو. تجلت هذه الممارسات مؤخراً في اخراج الحركة الاسلامية "الجناح الشمالي" عن القانون في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، والتحريض على هذه الأقلية في قضية الحرائق التي اندلعت في حيفا ومناطق أخرى في أواخر العام الماضي.

يعتبر تهميش المرأة الفلسطينية في إسرائيل في العمل وإعاققة التنمية الاقتصادية للأقلية الفلسطينية ليس موضوعاً فرعياً هامشياً، بل موضوعاً أساسياً من صلب السياسات الإسرائيلية التي تعمل على أكثر من صعيد لتطويع هذه الأقلية. وقد بدأت قضية تهميش المرأة تستر عي أهمية متزايدة كونها تدخل في صميم السياسة الإسرائيلية وتستوجب التحرك لتعزيز موقع هذه الفئة، والتي هي بالأساس جزء من الأقلية المهمشة بالعموم اقتصادياً وسياسياً ووطنياً.

أيدي عاملة رخيصة

تبنت إسرائيل بعد النكبة سياسة اقتصادية رأسمالية هدفت لدمج إسرائيل بالاقتصاد العالمي. كان من أحد أهم أهدافها في السنوات الأولى لقيامها استيعاب الهجرة اليهودية وخلق فرص عمل لهم. تحقق هذا الهدف على حساب الفلسطينيين وعبر سلب أراضيهم وممتلكاتهم.² انعكس هذا الأمر على المرأة الفلسطينية التي شغلت في سبعينات القرن المنصرم وظائف في أسفل هرمية السلم الاقتصادي. حيث استوعبت في أعمال التنظيف والخباطة في المشاغل الصغيرة التي انتشرت في القرى العربية خاصة في منطقة الشمال.

استيعاب المرأة العربية في تلك المهن الخدماتية كان نتيجة للحكم العسكري الذي ساد في العقدين الأولين على إنشاء إسرائيل. بالإضافة إلى نقص فرص العمل في القرى والمدن العربية، وتدني نسبة تعليم المرأة الناتج عن الأفكار التعصبية التقليدية لدى بعض المجتمعات الفلسطينية حول مفهوم تعليم الفتيات.

عند التحاقها بمنظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) عام 2010 تعهدت إسرائيل بالعمل على الغاء التمييز في العمل بين العرب واليهود، والتي اعتبرته المنظمة سبب في هبوط إسرائيل إلى أسفل السلم في موضوع المساواة. ورغم الاعترافات والتصريحات المتزايدة من حكومات إسرائيل المتعاقبة، وتصريح رئيس حكومة إسرائيل "بنيامين نتانيا هو" مؤخراً أثناء زيارة وفد من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى إسرائيل على ضرورة تشجيع الاقتصاد في المناطق العربية، وعلى أهمية مشاركة المرأة العربية في الاقتصاد الإسرائيلي، إلا ان تلك التصريحات لم تترجم على أرض الواقع.¹

تناقش المُحللة السياسية في الشبكة سهير أبو عقصة داود في هذه الورقة السياسية موضوع تهميش المرأة الفلسطينية في سوق العمل، والدور السياسي الإسرائيلي الرسمي الذي وقف، وما زال يقف، ضد تطوير المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل ويحد من تطوير اقتصاده وفرص الاستثمار فيه، في سياسة تهدف لعزل هذه الأقلية اقتصادياً والسيطرة على مقدراتها بما يخدم الاغلبية اليهودية.

المرأة وسياسة التهميش الإسرائيلية

تواجه المرأة الفلسطينية مواطنة إسرائيل تحديات كبيرة في مجال العمل. فبعكس نسبة مشاركة النساء اليهوديات العاملات في سوق العمل في إسرائيل، والتي هي من أعلى النسب في العالم، تعتبر نسبة النساء الفلسطينيات مواطنات دولة إسرائيل من أدنى النسب. ورغم استمرار وجود معوقات مجتمعية وأفكاراً مسبقة ضد مشاركة المرأة في العمل بشكل عام، والعمل المأجور غير المهني بشكل خاص، إلا أن التغييرات الجذرية التي طرأت على بنية المجتمع الفلسطيني نتيجة تغييرات سياسية واقتصادية عميقة، ساهمت في الانفتاح وتشجيع عمل المرأة. ولكن، بقيت سياسات الدولة تجاه تلك الشريحة سبب محوري في إبقاء المرأة على هامش الانتاج والعمل.

شهدت الأقلية الفلسطينية داخل حدود العام 1948 تدهوراً مستمراً في العلاقة مع مؤسسات الدولة والمجتمع اليهودي في العقد الأخير بسبب

¹ يعتمد هذا المقال على عدة سنوات من بحث هذا الموضوع يشمل دراسته الماجستير: "المرأة الفلسطينية العاملة في إسرائيل"، جامعه كلارك/ ماستشوسس عام 2003 ومقالي "المرأة العاملة في إسرائيل: اضطهاد قومي ومعوقات اجتماعية"، مجله دراسات المرأة في الشرق الاوسط عام 2012.

² يصل عدد الفلسطينيين اليوم إلى حوالي واحد وعشرين بالمائة من سكان إسرائيل البالغ عددهم ثمانية مليون و680 ألفاً في مايو/ايار 2017.

الحكومية والوظائف الإدارية العامة كبنك إسرائيل المركزي، والمطارات، والاعلام الرسمي. كما رفضت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تطوير التجمعات السكانية العربية من مدن وقرى، وتواصل سياساتها من تمييز في الميزاتيات ورفض المصادقة على خرائط للبناء واقامة المشاريع، وعدم توفير المواصلات العامة وفتح مناطق صناعية توفر فرص عمل وغيرها. إضافة الى ذلك تقوم إسرائيل بحرمان الأقلية العربية من عملها التقليدي في الزراعة، نتيجة للمصادرة المستمرة للأراضي العربية وعدم توفير الدعم الحكومي للمزارعين.

وتواجه النساء اللواتي يتقدمن لوظائف تمييز عنصري بالرغم من ان قانون تكافؤ الفرص بالعمل يمنع التمييز في التوظيف بسبب الجنس او العرق او الدين. ولكن غالباً ما يستخدم الحجاب، او اللكنة عند تكلم العبرية، **كمسوغ عنصري** يقف عائق امام دمج النساء في العجلة الاقتصادية ويحرمهن من فرص العمل. ويشكل النقص الحاد في دور الحضانة عائناً اساسياً آخر امام دمج النساء العربيات في سوق العمل. فالنقص في الدعم الحكومي لدور الحضانة أدى الى تمنع عدد كبير من النساء من الانخراط في سوق العمل. حيث يغطي هذا الدعم **25 دار** **حضانة من اجمالي 1600** دار تعمل في المناطق العربية في إسرائيل.

”بقية سياسات الدولة العبرية سبب محوري في إبقاء المرأة على هامش الانتاج والعمل“

وحتى حين تعمل المرأة الفلسطينية فإنها تبقى عرضة للتمييز والاستغلال. تظهر الإحصاءات التي قامت بها مؤسسات مختلفة الفجوة في الأجور والتمييز المضاعف الذي تواجهه المرأة الفلسطينية كونها امرأة تعيش في مجتمع أبوي ذكوري ومجتمع يميز بين العرب واليهود. ورغم أن القانون الإسرائيلي يدعو الى المساواة في الأجر في العمل إلا ان الواقع يختلف. علاوة على ذلك، **تتقاضى المرأة في إسرائيل 15%** أقل من أجر الرجل، ويتقاضى الرجل الفلسطيني مواطن دولة إسرائيل نصف أجر الرجل اليهودي عن نفس العمل.

من ناحية اخرى، لا تعمل السلطات المحلية العربية، والتي تعاني بدورها من التمييز في الميزاتيات من جهة ومن سوء الادارة والفساد من جهة اخرى، على معالجة مسألة إيجاد فرص عمل للنساء او العمالات منهن. تحاول النساء العربيات، بالأخص الأمهات منهن، جاهدات الى احداث تغييرات في حياتهن، ولكن عدم توفر مراكز رعاية للأطفال يقف عائقاً امامهن. وفي حين ان قدرة البلديات العربية بتغطية هذه الفجوة مازالت ضعيفة جداً، تفقد أغلب القرى العربية الى المشاريع الصناعية، بالإضافة لافتقادها الى شبكة مواصلات عامة. في ضوء هذا الواقع، تعاني نسبة كبيرة من النساء المتعلمات من البطالة، فيما تعمل الفئة الأخرى من النساء اللواتي لم يكمن تعليمهن بالعمل في المصانع، في المدن اليهودية او مجال الزراعة بأجر زهيد. هذه الامور مجتمعة حجمت اختيارات النساء، الامر الذي جعلها تختار البقاء في البيت ورعاية اطفالها.

كان لتحول الفلسطينيين الى اجراء في المدن الإسرائيلية تأثيرات شديدة على البنى التقليدية للقرية العربية، ولعل من اهمها تحول العائلة الموسعة الى نووية وذلك بعد أن فقدت العائلة الموسعة أساسها الاقتصادي الذي اعتمد على الزراعة كنتيجة لسياسة مصادرة الأراضي، وتحويل العرب الى أيدي عاملة رخيصة للاقتصاد الإسرائيلي. ورفضت تغييرات جذرية كان لها أثرها على حياة الفلسطينيين وعلى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والمفاهيم كتعليم الفتيات مثلاً.

جاءت حرب العام 1967 لتشكل نقطة تحول في تاريخ مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل المأجور. فقد أحدثت الحرب تغييرات جوهرية في الاقتصاد الإسرائيلي فتدفقت عليه رؤوس الاموال والاستثمارات والمعونات، وخلقت معه العديد من فرص العمل. هذه التحولات الاقتصادية ساهمت في ارتفاع مستوى المعيشة، الامر الذي دفع المرأة الفلسطينية في إسرائيل للخروج الى سوق العمل المأجور لتأمين مصدر إضافي لمعيشة أسرتها والمساهمة الى جانب الرجل في سد الحاجات الاقتصادية لعائلتها.

أثرت الهجرة الروسية المكثفة الى إسرائيل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في التسعينات من القرن الماضي سلباً على وضع الفلسطينيين المواطنين في سوق العمل وعلى نساء هذه الاقلية بالتحديد. فقد تدفق ما يقارب من مليون روسي خلال عقد التسعينات. وكون الغالبية العظمى من تلك الفئة المهاجرة من اصحاب الشهادات العالية، تم استيعابهم في اعمال تتطلب مهارات علمية عالية مثل الطب والتمريض، مما أدى الى إغلاق الباب امام الكفاءات العربية التي كانت تمتلك مهارات مشابهة. في حين تم استيعاب الفئة الأخرى، من غير الكفاءات العلمية، خاصة النساء منهم، في مجالات التنظيف والعمل في الفنادق والمصانع. هذا الوضع أدى الى استغناء واسع عن نساء فلسطينيات كن يقمن بتلك الوظائف لسنوات طويلة.

ساهمت اتفاقية وادي عربة مع الاردن عام 1994 في إبقاء المرأة الفلسطينية في إسرائيل على الهامش الاقتصادي. فتحت هذه الاتفاقات الاقتصادية باب الاستثمار الإسرائيلي في الاردن على مصراعيه. وبموجب تلك الاتفاقات فتحت إسرائيل العديد من المصانع والمشاغل في الاردن ومصر. هذا الامر الذي أدى الى فقدان العديد من النساء عملهن في المشاغل، خاصة في مصانع الملابس والنسيج، وتقلصت فرص العمل التي كان يوفرها هذا القطاع. ففي أواسط التسعينات فقط **تقلص عدد النساء العربيات اللواتي كن يعملن في مصانع النسيج من 10700** عاملة عربية الى **1700**، مما أدى الى ارتفاع نسبة البطالة بين العربيات في إسرائيل وزيادة في مستوى الفقر لدى تلك الشريحة. يضاف الى ذلك أنه تم استيعاب آلاف من **العمال الاجانب للعمل** في إسرائيل في مجال الزراعة والبناء، بشكل أدى الى تراجع نسبة تشغيل العمال العرب بشكل عام، والنساء خاصة، اللاتي كن يعملن في بعض الاعمال الزراعية الموسمية.

منظومة من السياسات العنصرية

تتعرض الأقلية الفلسطينية لسياسة عنصرية ممنهجة تحرمهم، كمواطنين إسرائيليين، من شغل العديد من المناصب الرفيعة في الدولة بحجج أمنية في العديد من الأحيان. فمن النادر استيعابهم في المؤسسات

زيادة في التعليم ومحدودية في المشاركة

رغم وجود علاقة طردية بين تعليم المرأة، خاصة التعليم العالي، وبين انخراطها في سوق العمل المأجور، وانعكاس هذا الاختلاف في نسب العمل لدى النساء في إسرائيل على تحصيلهن العلمي، إلا أنه في حالة النساء الفلسطينيات في إسرائيل لم يغير هذا الاختلاف بشكل كبير في وضعية المرأة الفلسطينية. فبالرغم من الإقبال الملحوظ على التعليم لدى الأقلية الفلسطينية، وبشكل خاص نساء هذه الأقلية، وهو ما يعتبر من أهم الانجازات التي حققتها هذه الأقلية في إسرائيل، بقيت مشاركة المرأة الفلسطينية محدودة.

ساعد التحصيل العلمي لدى هؤلاء النسوة على المشاركة، إلا أن تلك المشاركة لا تتلاءم مع التحصيل الكبير في مستوى تعليمهن، بالرغم من أن المتعارف عليه أن المرأة الأكاديمية تجد فرصتها أكثر بكثير ممن لا تتمتعن بتحصيل علمي. انخرطت المرأة الفلسطينية داخل إسرائيل في العقدين الأخيرين بقوة في مجالات عمل غير تقليدية عديدة تشمل سلك المحاماة والقضاء والطب والفن والسينما والتعليم والهندسة وغيرها. ورغم ذلك بقيت نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل في إسرائيل متدنية جداً، وتعتبر من أدنى النسب في العالم وتصل فقط إلى ما يقارب 21%. من الملاحظ أن هذه النسبة بقيت ثابتة تقريباً منذ أكثر من عشرين عاماً بعكس الزيادة الملحوظة لمشاركة المرأة اليهودية والتي وصلت نسبة مشاركتها في سوق العمل حالياً إلى حوالي 95% وهي من أعلى النسب في العالم، بل وتفوق الولايات المتحدة التي تصل نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل فيها إلى 56%. كما أن المشاركة المتواضعة للمرأة الفلسطينية في إسرائيل تتناقض عالمياً مع الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تدل على ارتفاع مطرد في نسبة المشاركة النسائية في العمل المأجور على مستوى العالم.

”يشكل النقص الحاد في دور الحضنة والمواصلات العامة عائقاً أمام دمج النساء العربيات في سوق العمل“

يلزم قانون التعليم الإلزامي (1949) أي طفل في إسرائيل بتلقي العلم من جيل الخامسة حتى الثالثة عشرة. تدارك الفلسطينيون في إسرائيل أن التعليم هو الوسيلة الأهم لتعزيز موقعهم في الدولة، فزاد الإقبال الشبان والفتيات العرب على الجامعات الإسرائيلية بعد زوال الحكم العسكري ليخلق جيلاً جديداً منفتحاً أكثر على مفاهيم الحرية والمساواة الاجتماعية وحقوق المرأة. عانت العديد من النساء ضغوطات من قوى اجتماعية متحفظة أحياناً، وكان لنجاح هؤلاء النسوة في إيجاد وظائف مهنية، خاصة في مجال التعليم

والتمريض، والمساهمة بدخل إضافي شكل في العديد من الأحيان دخلاً أساسياً للأسرة، حافزاً في تشجيع أطياً واسعاً من المجتمع لتعليم وتشغيل الفتيات.

انخرطت المرأة الفلسطينية بداية في ممارسة التعليم في المدارس العربية، بحيث تبوأَت تلك المهنة مكانة اقتصادية واجتماعية وتحولت معها إلى مهنة نسائية حيث وصلت نسبة المرأة في جهاز التعليم إلى حوالي 70% مقارنة بـ 88% في الوسط اليهودي. يعد التعليم مؤشراً إيجابياً هاماً لدخول المرأة الفلسطينية في سوق العمل حيث تزداد الفرص أمام المرأة المتعلمة لإيجاد عمل حيث تدل دائرة الإحصاء في إسرائيل على أن نسبة النساء المتعلمات العاملات اللواتي التحقن بأكثر من 15 عاماً من التعليم تفوق سبعة أضعاف نسبة النساء اللواتي لم يكملن تعليمهن أو التحقن بـ 8-5 سنوات من التعليم.³

هذه الأرقام المنخفضة تبين المسؤوليات التي يجب على المجتمع العربي ومؤسساته ومجالسه المحلية التركيز عليها من أجل تحفيز التعليم العالي لدى شريحة الفتيات، والضغط على صانعي القرار في الدولة لبناء جامعة عربية في إسرائيل ومؤسسات أكاديمية تستوعب الأكاديميين العرب، وتعطي الفرصة لأبناء الأقلية للدراسة باللغة العربية، والتي هي لغة رسمية أيضاً في الدولة.

أثر التغييرات الاجتماعية والثقافية على المشاركة

يعتبر المجتمع الإسرائيلي مجتمع أبوي بامتياز، يعتمد على تفوق العنصر الذكوري ويكرس دونية المرأة وتهميشها، كغيره من المجتمعات الصناعية.⁴ يظهر هذا الأمر في التقسيم الوظيفي العميق بين الرجل والمرأة والفصل بين الخاص والعام وفجوة الأجور. ورغم ذلك، لم تمنع البنية الأبوية في المجتمع الإسرائيلي المرأة اليهودية من وصولها إلى نسبة مشاركة من ضمن أعلى النسب على مستوى العالم. في حين ظلت مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالواقع الاقتصادي والسياسي المهمش للفلسطينيين ككل. وهذا مؤشر واضح أن السياسات الحكومية في إسرائيل مسؤولة أولاً خاصة وأن مفاهيم الثقافة الأبوية، خاصة فيما يتعلق في دور المرأة ومشاركتها، في تغيير دائم، وأن المجتمع العربي مجتمع متطور وغير ثابت. فالتغييرات في مفاهيم الثقافة الأبوية كانت أسرع واشمل لدى سكان الجليل، وانباء الطوائف المسيحية، والنساء اللاتي عرفن أنفسهن كعلمانيات. ويؤثر العمل أيضاً على النساء غير المهنيات حيث أن الخروج للعمل والاستقلالية الاقتصادية يُدعم شخصية المرأة ويزيد من وعيها وتفتح ادراكها وبالتالي ينعكس على العلاقات الأسرية والمجتمعية بالمجمل.

الغالبية العظمى من المجتمع العربي، نساءً ورجالاً، يدعمون بقوة التعليم العالي للمرأة وحققها الأساسي في الخروج للعمل. إلا أن هذا

³ Suheir Abu Oksa Daoud, "Palestinian Working Women in Israel: National Oppression and Social Restraints." Journal of Middle East Women's Studies. 8(2) (Spring 2012): pp.78-101.

⁴ Suheir Abu Oksa Daoud, "Palestinian Working Women in Israel: National Oppression and Social Restraints." Journal of Middle East Women's Studies. 8(2) (Spring 2012): pp.78-101.

الدعم ينخفض نوعاً ما لدى من عرفوا أنفسهم بالمتدينين من الطوائف المختلفة. وقد أظهرت عدة أبحاث نتائج مشابهة. حتى الحركة الإسلامية في إسرائيل والتي تُتهم عادة بالتعصب في موضوع المرأة، تشدد على موضوع التعليم وأهميته. ويدعم الجناح الشمالي للحركة، والذي تم حظره من قبل إسرائيل، تعليم المرأة، بالرغم من انه يُؤخذ عليه قضية الفصل بين الجنسين، وبناء مدارس منفصلة للبنات.⁵

تبرز المشاركة الكبيرة للنساء من الطائفة المسيحية في سوق العمل وقد بلغت حوالي 45% مقارنة بالنساء من الطائفة المسلمة والتي بلغت 23.9%. ويعود هذا الاختلاف في النسب في المشاركة بين الطائفتان الى عدة عوامل منها التجمعات السكانية للمسيحيين والتي تتواجد في معظمها في المدن حيث تتوفر لتلك النساء فرص عمل أكثر من النساء المقيمت في القرى والضواحي. بالإضافة الى التأخر في اتخاذ قرار الزواج، وارتفاع مستوى التعليم العالي حيث يفوق المجتمع اليهودي، وانخفاض في نسبة الولادات والتي هي الأدنى على مستوى الدولة.⁶ هذه العوامل مجتمعة، بالإضافة الى عدم تعرض المرأة المسيحية لقيود اجتماعية كتلك المفروضة على النساء من ديانات أخرى او القاطنات في مناطق معينة كالنقب، ساعدت على مشاركة اوسع للمرأة من الطائفة المسيحية.

”الغالبية العظمى من المجتمع العربي يدعمون بقوة التعليم العالي للمرأة وحققها في العمل“

وفي هذا السياق، تعتبر مشاركة المرأة البدوية في الجنوب، في منطقة النقب، هي الأضعف، ليس فقط بين النساء الفلسطينيات، بل على مستوى الدولة كلها. حيث تبلغ نسبة المشاركة في العمل فقط 6%. ويُعزى هذا الضعف في المشاركة الى سياسة القمع الإسرائيلية لبدو النقب الذين يمثلون ما يقارب 130.000 اي 11% من الفلسطينيين من داخل الدولة.

ويعاني البدو من خطر دائم يتمثل في الترحيل وهدم البيوت. كما لم تُطبق عدة قوانين من شأنها تحسين وضع المرأة البدوية، كقانون العقوبات 1977 الذي ينص على السجن خمسة سنوات في حالة اتخاذ اكثر من زوجة. وتتزايد نسبة تعدد الزوجات بين المواطنين البدو ووصلت الى 20-30% على الرغم من مخالفة تعدد الزوجات للقانون المذكور. مما أثر سلباً على مكانة المرأة البدوية وعدم استفادتها من هذه القوانين. ورغم هذه الظروف، الا ان تعليم المرأة يتحسن في النقب ويتزايد باضطراد عند الفتيات الجامعيات والناشطات اللواتي يعملن على دعم المرأة اجتماعياً، ومحاربة السياسات العنصرية للدولة.

من جهة أخرى، تعاني المناطق العربية، ومن ضمنها المدن الصغيرة التي هي اقرب الى قرى كبيرة، من ضعف في التطوير والتخطيط، ومن محدودية وسائل المواصلات العامة خاصة في الاحياء المستحدثة والتي

تفتقر في كثير من الاحيان لشوارع معبدة وكهرباء وماء.⁷ وتنعكس هذه الحقيقة على المرأة الفلسطينية التي لا تستطيع تأمين فرصة العمل بسبب عدم توفر مواصلات مناسبة الى موقع العمل داخل احياء المدينة وخارجها. كما بينت دراسة استطلاعية لتنظيم ”كيان“ النسوي حول وسائل التنقل المتوفرة للنساء العربيات في إسرائيل، ان عدد النساء الفلسطينيات اللاتي يحصلن على رخص قيادة يتزايد. الا ان نسبة حوالي 37% من النساء اللواتي شاركن في الدراسة لا يستطعن شراء سيارة بسبب ظروفهن الاقتصادية، في حين 23% منهن لا يملكن سيارة بسبب التقاليد والعوائق الاجتماعية. وفي هذا الشأن ايضاً لا تزال المرأة الدرزية تمتنع من القيادة لأسباب دينية، ومع ذلك هنالك عدد من النساء الدرزيات تحدين هذا المنع وقدن سيارتهن.

نضال مدني وسياسي لتغيير المنظومة القائمة

تقوم مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في المجتمع العربي في إسرائيل بدور هام يتضمن حملات إعلامية ونشر تقارير وأبحاث عن المرأة والمعوقات التي تواجهها في عدة مجالات. كما تقوم تلك المؤسسات بعقد ورش عمل ودورات تأهيل للمرأة وتدريبات لدعم دور المرأة القيادي في المجتمع. تركز معظم المؤسسات النسوية في الداخل على موضوع العنف ضد المرأة بالأساس، وتأتي الامور الأخرى كمكاملة للاهداف الأساسية لهذه الجمعيات كجمعيتنا ”كيان“ النسوية في حيفا و”نساء ضد العنف“ في الناصرة. تنشط بعض الجمعيات الإسرائيلية في الوسط العربي بادارات عربية كمنظمة ”شئيل“ التي تنشط في مجال خلق موارد ودعم مؤسسات عربية تركز على تمكين المرأة، ومؤسسات حقوقية كمؤسسة ”مساواة“ ومؤسسة ”عدالة“ وغيرها.

ولكن للأسف ما زالت السياسات والجمعيات والساسة العرب في إسرائيل تتمحور حول الندوات والجلسات والتصريحات بدون تقديم سياسة عملية واقعية وبرنامج عمل محدد وسياسة شاملة تنسق بين الاطراف. وان قدمت، كما حصل في وثيقة ”التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل“ عام 2006 مثلاً، التي بادر الى نصها بعض الجمعيات الاهلية وعدد من الأكاديميين الفلسطينيين في الداخل، والتي أكدت على الحقوق التاريخية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل والدعوة الى استبدال ”الدولة اليهودية الديمقراطية“ بدولة لجميع المواطنين، فإن مبادراتهم تفتقر بالعادة الى المتابعة.

يعمل بعض النواب العرب في الكنيست على تحسين مكانة المرأة في العمل وضمان سريان قوانين العمل على النساء العاملات. ومن هؤلاء النواب النائبة العربية عايدة توما العضو في ”الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة“ التي تنشط لجهة الضغط باتجاه تطبيق القوانين التي تساعد على استيعاب أكبر للمرأة، والنائبة العربية في ”حزب التجمع الديمقراطي العربي“ ”حنين زعي“ الناشطة في الدفاع عن حقوق النساء والتوعية لحقوق المرأة في العمل. كما تعمل مؤسسة ”لوبي النساء في إسرائيل“ على مشروع لاطلاق خطاً هاتفياً لاستقبال شكاوى من نساء يتعرضن لظروف عمل غير قانونية ومساعدتهن في المسار القضائي. وينتقد بعض النواب الرجال في الاحزاب العربية ومنهم

⁵ Suheir Abu Oksa Daoud, "Women in the Islamic Movement in Israel." Gender and Islamism-Special Issue, Frontiers: A Journal for Women Studies 37 (3) (Fall 2016): pp.21-46.

⁶ تبلغ نسبة الولادات عند المرأة المسيحية 2.2 مقارنة بـ 3.5 عند المرأة الفلسطينية المسلمة، و 3 عند المرأة اليهودية.

⁷ Suheir Abu Oksa Daoud, "Negotiating Space: The Construction of a New Spatial Identity for Palestine Women in Israel." Journal of Social Sciences (July 2017).

- النائب مسعود غنايم من الحركة الاسلامية الجناح الجنوبي بشدة ظاهرة استغلال النساء والشابات في أماكن العمل المختلفة ووصفها بأنها "ظاهرة خطيرة ومخجلة"، ويدعو الى توفير الحماية والدعم للعاملات والتصدي لهذه الظاهرة، والقيام بحملات شعبية ضد استغلال النساء العربيات لتحصيل حقوقهن ومنها على الحد الأدنى للأجور وإلى تشديد المراقبة على أماكن العمل واجبار المُشغل على الالتزام بحقوق العاملات. ويعتبر النائب السابق عصام مخول ان وجود النائبة عايدة توما كرئيسة لجنة المرأة في الكنيست هو مؤشر ايجابي ومهم لدعم حقوق النساء العربيات.
- ان التحديات والعوائق التي تواجه المرأة العربية في إسرائيل تتطلب من المجتمع بأطيافه المختلفة، خاصة متفقيه والاحزاب العربية والقادة الدينيين والمرأة نفسها في إسرائيل، دوراً مسؤولاً لتصحيح مكانة المرأة وتغيير الأفكار، ولتعزيز دورها ودعم مشاركتها لأن ذلك ينعكس ايجابياً على المجتمع ككل. ان تحسين وضع المرأة العربية في الداخل والنضال لاحراز حقوقها الاجتماعية والاقتصادية هو نضال متشعب يستلزم نضال المرأة نفسها الى جانب النضال الذي يخوضه المجتمع المدني والنخب السياسية والأحزاب. يُفترض في هذا النضال ان يحارب الممارسات الاجتماعية والتقليدية للمجتمع العربي وان يدعم المرأة في نضالها للانعتاق من الممارسات الذكورية التي تحدد إطار مشاركتها في الهامش العائلي، وفي نضالها ضد المنظومة القانونية الإسرائيلية التي تعمل على اضطهادها ومحاولة اشغالها بمطالبات اجتماعية واقتصادية على حساب مطالبها القومية ككل.
- يجب على السلطات المحلية العربية التنسيق والعمل المشترك على ايجاد آليات وطرح البدائل في غياب مساهمة الدولة لتطوير القرى والمدن العربية ووضع عمل المرأة، وتوفير شبكات مواصلات بديلة وانشاء رياض اطفال كأولويات.
- يجب على القيادات العربية الضغط على المشغلين لوقف استغلال المرأة العاملة واحترام القانون.
- ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني الاهلية والحقوقية ان تتحمل مسؤولية تعريف المرأة لحقوقها وكيفية مواجهة تحديات العمل والاستغلال وتقديم المساعدة القانونية لها لرفع دعاوي في الحالات التي تتعرض فيها للتمييز او الاستغلال.

توصيات

بينما تعمل ايدولوجية الدولة العبرية وممارساتها اساساً على إقصاء الفلسطينيين وخاصة المرأة في العمل والتنمية في الدولة العبرية، الا أن على الفلسطينيين في الداخل ان يأخذوا زمام الامور للتخطيط وبلورة استراتيجيات للنهوض بوضع المرأة والعمل على تحقيق مشاركتها في الحيزين العام والخاص. وفيما يلي بعض المقترحات والتوصيات:

- على الاقلية العربية في الداخل ان تقوم بحملات دولية للضغط على حكومة إسرائيل للتحرك وتغيير سياساتها وتنفيذ ما تعهدت به امام منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" والمنظمات الأممية.
- يجب على لجنة المتابعة العربية ان تتحمل دوراً أساسياً، كجسم سياسي وطني يضم جميع أحزاب وأطياف المجتمع الفلسطيني في الداخل، في وضع آليات واضحة متكاملة لموضوع تهميش المرأة الفلسطينية في العمل، والتحرك العملي والمتابعة في هذا الموضوع واعتباره أولوية سياسية.
- ينبغي على لجنة المتابعة العربية العمل على تجديد وثيقة ال 2006 "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" والقيام بمتابعة سنوية والتحقق من مدى تطبيق توصيات الوثيقة والقيام بتوصيات جديدة او بديلة اذا لزم.



«شبكة السياسات الفلسطينية» شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الانسانية للفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يلتزم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المناقشة الجدية للقضايا المطروحة. يمكن اعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط ان يتم الاشارة بوضوح الى «الشبكة»، «شبكة السياسات الفلسطينية»، كمصدر اساسي لتلك المواد.

لمزيد من المعلومات عن «الشبكة»، زوروا الموقع الالكتروني التالي: www.al-shabaka.org او اتصلوا بنا على البريد الالكتروني التالي: contact@al-shabaka.org.
الآراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.

سهير أبو عقصة داود حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة العبرية في القدس، وهي أستاذة مشاركة في قسم الدراسات السياسية في جامعة كوستال كارولينا في كونواي بولاية كارولينا الجنوبية.